وصف ما نشرته بعض وسائل الإعلام أمس بشأن «المؤامرة» بالشيء الغريب

هايف يدعو المواطنين إلى مراقبة نوابهم خلال جلسة طرح الثقة بوزير الداخلية

محمد هايف

وصف النائب محمد هايف ما نشرته بعض وسائل الإعلام أمس بشأن "المؤامرة" بالشيء الغريب، مضيفًا أن ذلك ذكرنا بالأفلام التي كانت تخرجها وزارة الداخلية في العصر السابق.

وقال هايف في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس" تصورت أنه حصل في الكويت انقلاب، خاصة أن الخبر يقول إن هناك خيانة وطن من ضباط ونواب وشيوخ".

وأضاف هايف" فوجئت بأن الخبر يتحدث عن قضية التسريبات التي حدثت في جهاز أمن الدولة، متسائلًا" هل يعقل أن يصور هذا الفيلم والمسرحية الكبيرة بهذه الصورة".

وأوضح هايف أن التسريب لم يكن فيه أي خطأ وحتى لو كان فيه خطأ فقد أرسل إلى جهة مسؤولة في الدولة بدورها سلمتها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأكد هايف أن هناك قانونًا بشأن حماية المبلغ في الهيئة العامة لمكافحة الفساد ويجب على كل مواطن مسؤول إذا رأى فسادًا في إدارته أن يبلغ عنه خصوصًا إذا كان هذا الفساد محميًا من قبل المسؤولين الأعلى منه.

وبين أنه مهما كان خطأ الضباط فلا يمكن أن يغطي على ما حدث من تنصت على المواطنين وحذف التسجيلات الخاصة بقضية الصندوق الماليزي وما شابها من ملابسات وتناقضات.

وقال هايف إن وسائل الإعلام أخذت الشارع بعيدًا مؤكدًا أن ما حدث هو للتغطية على وزير الداخلية وقضية التسريبات.

ودعا هايف الشارع الكويتي إلى مراقبة النواب خلال جلسة التصويت على طلب طرح الثقة بوزير الداخلية عقب الاستجواب الذي تم تقديمه حول قضايا التنصت والتجسس على المواطنين.

أكد أنه يفترض تحويل كل الملفات إلى النيابة العامة

العدساني : نرفض تسريبات أمن الدولة جملة وتفصيلا

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن ملف تسريب تحقيقات جهاز أمن الدولة سيحال إلى النيابة العامة، مبينا أن حقائق ستكشف عن وجود متواطئين ومتخاذلين وخيانة للوطن والوظيفة.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس إن تسريبات جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية أمر نرفضه جملة وتفصيلا ومخالف للشرع والدستور وقوانين الدولة، إنما يفترض تحويل كل الملفات إلى النيابة العامة.

وأضاف أؤكد وعلى مسؤوليتي أنه ستكشف حقائق عن وجود متواطئين ومتخاذلين وخيانة للوطن والوظيفة، «مشددا على الحديث عن قلة قليلة من رجال وزارة الداخلية بينما الأغلبية العظمى من رجال الداخلية هم محل ثقة».

وتابع «من كان يروج عن الدولة العميقة فإن صح وجود الدولة العميقة فهم أدواتها المأجورة»، مؤكدا أن هناك تسريبات عن موضوع الصندوق الماليزي من قبل بعض رجال وزارة الداخلية لداخل وخارج الكويت وكل ذلك سينكشف قريبا.

وبين أنه استجوب الوزير المناسب في الوقت المناسب حينما قام باستجواب وزير الداخلية السابق في شهر نوفمبر من عام 2019 وتم إسقاط الحكومة برئيسها وتم تغيير رئيس الوزراء.

وشدد على وجوب تحقيق المصلحة العامة وفق المعايير الصحيحة، وتحقيق المصلحة العامة وفق المعايير الصحيحة، مؤكدا أنه لن يتم قبول التجاوزات المالية والإدارية والقانونية أو التجسس.

وأوضح أن الاستجواب الذي تقدم به لوزير الداخلية السابق ذكرت فيه كل التجاوزات باستباحة المال العام أو التواطؤ ومنح الأموال لمغردين بعلم وزارة الداخلية.

وقال «من هو راكب في المركب ولا يعلم فليقف منه، وهناك تواطؤ فيما يخص موضوع الصندوق الماليزي وكيف تم أخذ التسجيلات من جهاز أمن الدولة وتسليمها لآخرين وهذا الأمر لن نقبل به بتاتا».

وأوضح أن أي مخالفة دستورية أو إدارية أو قانونية سيحاسب عليها الوزير المختص، وأي شخص خالف أو تجاوز ستتم محاسبته، متعهدا بمراقبة كل الملفات دون استثناء وإحالتها للجهات القانونية.

الدلال : يجب التنسيق بين «التربية» و«المركزي للتكنولوجيا» لاعتماد برامج «التعليم عن بعد»

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح برغبة لقيام وزارة التربية بالتنسيق مع الجهاز المركزي لإدخال التكنولوجيا باعتماد برامج محددة متفق عليها "للتعليم عن بعد" تستخدم بين المؤسسات التعليمية والطلبة وكذلك بين المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور، ويكون ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة. ويراعى في تلك البرامج سهولة الاستخدام وتوفر الخصوصية، وذلك وفق الضوابط التي تضعها الأجهزة المختصة.

محمد الدلال

تسلّم خلال 3 سنوات

«البلدي» يقر تخصيص مليوني متر مربع أراضي إسكانية بديلة للمعسكرات في الجهراء

المجلس البلدي

■ الغريب: انتهاء عمل «حماية أملاك الدولة» في «البلدي» ويجب صدور قرار آخر لتشكيلاوتحديد مدة عملها

أقر المجلس البلدي، تخصيص أكثر من مليوني متر مربع أراضي إسكانية بديلة للمعسكرات في منطقة الجهراء تسلّم خلال 3 سنوات.

من جهة أخرى أعلن مدير الإدارة القانونية في البلدية المستشار رجعان الغريب ان عمل لجنة حماية أملاك الدولة في المجلس البلدي قد انتهي ويجب صدور قرار آخر لتشكيلها وتحديد مدة عملها.

وقال الغريب في كتابه بشأن الإفادة عن مدى سريان اللجان المشكلة بقراري المجلس البلدي 17/9/2018 و30/9/2019 والإجراء الواجب اتباعه حال انتهاء مدتها، وتصرف المجلس بشأنها: نفيدكم بأنه تم الاطلاع على قراري المجلس البلدي المشار إليهما ويتضح أن القرار الصادر بتاريخ 30/9/2019 صدر بتشكيل لجنة حماية أملاك الدولة لمدة سنة والقرار الصادر بتاريخ 17/9/2018 صدر بتشكيل لجنة المخطط الهيكلي ولم يحدد لها مدة معينة، وباستقراء أحكام قانون البلدية ولائحة المجلس البلدي يتضح أن اللجان التي تشكل بموجب المادتين 26 و27 من قانون البلدية هي لجان المحافظات واللجان الداخلية للمجلس وتلك اللجان يتم تشكيلها لمدة سنتين ووفقا للتنظيم الوارد بالقانون واللائحة بينما اللجان الصادر بهما قرارا المجلس البلدي المشار اليهما فهي لجان يتم تشكيلها عملا بحكم المادة 28 من قانون البلدية والتي تنص على أنه للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى حسب حاجة العمل ويضع لكل لجنة ما يتطلبه عملها من أحكام خاصة وبذات النص جاءت المادة الثالثة والأربعون من لائحة المجلس البلدي.

وأضاف الغريب: ومن ثم فهي لجان تغاير في طبيعتها اللجان التي تشكل بنص المادتين 26 و27 من قانون البلدية، فيكون تنظيمها ومدة عملها، وفقا لما يصدر به قرار المجلس البلدي بتشكيلها والثابت أن لجنة حماية أملاك الدولة والصادر بها قرار المجلس البلدي المتخذ في 30/9/2019 قد حدد مدتها بسنة ومن ثم ينتهي عملها بانتهاء السنة، على أن يصدر قرار آخر بتشكيلها وللمدة التي يراها المجلس إذا ما رأى الحاجة إليها، أما لجنة المخطط الهيكلي والصادر بها قرار المجلس البلدي في 17/8/2018 فلم يحدد لها مدة ومن ثم يظل قرار تشكيل هذه اللجنة قائما ومستمرة في عملها طالما لم يحدد لها مدة ما لم ير المجلس اصدار قرار جديد بتشكيلها وللمدة التي يراها.

أسامة العتيبي

ووفقا لما تقدم ترى الإدارة القانونية: انتهاء لجنة حماية أملاك الدولة بانتهاء المدة المحددة بقرار تشكيلها وعلى أن يصدر قرار آخر بتشكيلها وللمده التي يراها المجلس، وسريان لجنة المخطط الهيكلي في عملها ما لم ير المجلس اصدار قرار جديد بإعادة تشكيلها وللمدة التي يراها. من جانب آخر أرجأت اللجنة الفنية في المجلس البلدي فتح باب النقاش في البقالات المتنقلة وأماكن تخصيصها من قبل البلدية، لحين حضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة لما لهذا الموضوع من أهمية، ومساسه بشريحة كبيرة من المواطنين.

وقال رئيس اللجنة الدكتور علي بن ساير "ناقشنا العديد من المواضيع في اللجنة الفنية وتمت الموافقة على عدد منها، وتم حفظ بعض المواضيع المطروحة كما تم تأجيل البت في مواضيع اخرى، لحين حضور اصحاب العلاقة"، مبيناً ان هناك طلباً من الهيئة العامة للقوى العاملة تم تأجيله، لحين حضور ممثليها، وهو عبارة عن طلب ترخيص انشطة متنوعة جديدة في مركز الاتحاد الكويتي للمزارعين في منطقتي العبدلي والوفرة، "وكان هناك طلب لفتح باب النقاش في البقالات والسيارات المتنقلة واماكن تخصيصها من قِبل البلدية، وتم تأجيله لحين حضور ممثلي وزارة التجارة وهو موضوع مهم ويحتاج الى استفاضة في النقاش ولذلك نحن ننتظر وزارة التجارة لبحث هذا الموضوع الذي يمس شريحة كبيرة من المواطنين".

■ «فنية البلدي» أرجأت نقاش «البقالات المتنقلة» إلى حين حضور مُمثلي وزارة التجارة

وأضاف «بحثنا حادثة مهمة وتعتبر سابقة، حيث تمت الموافقة على نقل محول بطلب من وزارة الكهرباء والماء وهذا ربما يعطي فرصة لمن كان لديه مشكلة في هذا الباب ان يقدم الطلب نفسه، وايضاً هناك شيء مهم تم نقاشه حيث تم حفظ طلب بتسمية حارة لممارسة رياضة الدراجات الهوائية باسم سعد مصلح السبيعي رحمه الله، حيث تم سحب صلاحيات التسميات من المجلس البلدي بجميع أشكالها».

ولفت بن ساير الى ان اللجنة وافقت على اعادة تنظيم عقارات مجموعة اسس المتحدة العقارية الاستثمارية بمنطقة الجابرية، واضافة مساحة من املاك الدولة البالغة 120 متراً مربعاً، كما وافقت على طلب وزارة الكهرباء والماء تخصيص موقع بديل للمحطة الثانوية القائمة بجوار القسائم في منطقة الجابرية، كما تم رفض طلب الهيئة العامة للبيئة بشأن تخصيص ساحات خاصة بالشاحنات والآليات بمختلف المحافظات.

رجعان الغريب

جانب من اجتماع لجنة فنية البلدي